



**Atlantic Council**

مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط

# ليسوا عبئاً

كيف يساهم إدماج اللاجئين الناجح في اقتصادات  
الدول المستضيفة؟

---





# ليسوا عبئاً

كيف يساهم إدماج اللاجئين الناجح في اقتصادات  
الدول المستضيفة؟

ISBN: 978-1-61977-381-3

صورة الغلاف: جمال سيدي/ رويترز.

لاجئة سورية تبسم وهي تعمل مع زوجها من أجل مساعدته في صناعة قوالب خرسانية في وادي بيكا في لبنان، 21 سبتمبر 2013.

كُتب هذا التقرير ونُشر وفقاً لسياسة المجلس الأطلنطي بشأن الملكية الفكرية المستقلة. المؤلفون هم وحدهم المسؤولون عن التحليل والتوصيات المتضمنة فيه. ولا يحدد المجلس الأطلنطي ولا الجهات المانحة أي من هذه الأمور، ولا يؤيدون بالضرورة أو يدافعون عن نتائج هذا التقرير.

نوفمبر 2017



# قائمة المحتويات

1	.....	مقدمة
2	.....	لبنان
6	.....	تونس
9	.....	مصر
12	.....	ألمانيا
16	.....	خاتمة
17	.....	عن المؤلفين



يوجد ما بين نصف مليون إلى **1.8 مليون** لاجئ وطالب لجوء في تونس.



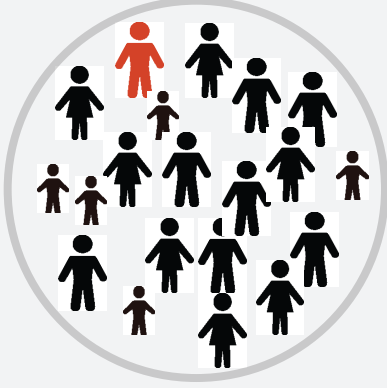
يوجد **1.5 مليون** لاجئ سوري في لبنان.



يوجد **5-6 مليون** لاجئ ومهاجر في مصر.



يوجد **1.5 مليون** لاجئ وطالب لجوء في ألمانيا.



طبقا لمركز بيو للأبحاث، في الشرق الأوسط هناك واحد من بين كل عشرين شخص إما نازحي داخلي أو لاجئ.

إن الصراعات في العالم العربي هي الدوافع الرئيسية لأزمة اللاجئين، حيث نتج عن الحروب في سوريا وليبيا ما يقرب من ستة ملايين لاجئ.

قدرت أحد الدراسات أن زيادة إضافية بمقدار 1% في اللاجئين السوريين في لبنان سوف تزيد من صادرات الخدمات بمقدار 1.5%.



أنفق اللاجئين الليبيون مليار يورو في الاقتصاد التونسي.

بين عامي 2011 و 2016 ساهم اللاجئين السوريون بما يقارب **792 مليون** دولار في الاقتصاد المصري.



تنبئ معهد سوق العمل والبحوث المهنية في ألمانيا بأن **50%** من طالبي اللجوء سوف يتم توظيفهم خلال خمس سنوات من وصولهم.



## مقدمة

التعليم العالي والمهارة التي تمكّنهم من مواجهة متطلبات سوق العمل. ولكن غالبًا ما تُمثل التحديات الاجتماعية والسياسية، مثل قضايا الإقامة وتصاريح العمل، في العديد من الحالات عقبات كبيرة أمام استيعاب اللاجئين، بشكل أكبر مما تمثله التحديات الاقتصادية.

وعلى الرغم من أن البلدان المضيفة في الشرق الأوسط تضطر عمومًا إلى استضافة الأشخاص الفارين من النزاعات بسبب قربها من مناطق النزاع، إلا أن بإمكانها أن تتخذ خطوات من أجل تحسين دمج اللاجئين وطالبي اللجوء. ومن شأن هذه الجهود أن تعزز المنافع الاقتصادية، وتقلل من الأعباء والمخاطر التي يُمكن أن تنجم عن التدفق المفاجئ للأشخاص. وحول هذه النقطة تمثل ألمانيا حالة مفيدة ومضادة لدول الشرق الأوسط وذلك من خلال إظهار ما يجب أن يكون عليه البرنامج القوي لدمج اللاجئين. وفيما وراء دراسات الحالة هذه يمكن للبلدان التي ترغب في مساعدة طالبي اللجوء دون أن تنفذ -بالضرورة- برنامج إعادة التوطين داخل حدودها، أن تنظر أيضًا في أفضل السبل لتطبيق التمويل أو الخبرة الفنية لتتجاوز المعونة الإنسانية البسيطة، وتعزز الاندماج والاستقرار على المدى الطويل.

ومع ذلك يجب الأخذ في الاعتبار عدم المبالغة في المنافع التي يمكن أن يحققها طالبو اللجوء في البلدان المضيفة، لا سيما في حالتنا لبنان وتونس، حيث يشكل طالبو اللجوء ما يقرب من 20% من السكان (أو ربما أكثر في حالة لبنان)، وهو ما يُمثل عبئًا هائلًا على الموارد المنهكة بالأساس وعلى الاقتصادات المتراجعة في هذه البلدان بسبب زيادة الطلب على الخدمات الحكومية، مثل الصحة والتعليم، والتنافس على العمل الذي يدفع بالكثيرين إلى القطاع غير الرسمي. وعلاوة على ذلك فأي تحفيز اقتصادي لاقتصاد البلد المضيف يأتي على حساب البلدان الأصلية لطالبي اللجوء: فالأموال المستثمرة في السوق الجديدة هي تلك التي كان يُمكن أن يحصل عليها البلد الأصلي. وبالتالي فالمنفعة النسبية لبلد ما يأتي على حساب استنزاف البلدان الأخرى للاحتياطات النقدية الفردية. من ناحية أخرى، على الرغم من أن طالبي اللجوء الأكثر ثراءً أو تعليمًا يمكن أن يكونوا بمثابة هبة للبلد المضيف، إلا أنهم يمثلون هجرة للعقول بالنسبة لبلدانهم الأصلية. ولا يزال الحل الأكثر استدامة هو إنهاء الحروب ومساعدة النازحين على العودة إلى بلدانهم الأصلية.

يقدم هذا التقرير تحليلًا لأربعة حالات على المستوى الدولي، من أجل بحث العوامل التي أسهمت في تشكيل قدرة هذه البلدان على الاستجابة للتدفق المفاجئ لطالبي اللجوء أو اللاجئين<sup>1</sup>. ويظهر التقرير كذلك بعض النجاحات التي تم تحقيقها في عملية دمج اللاجئين. ويركز التقرير على ثلاث دول عربية، لبنان وتونس ومصر، حيث تعد هذه الدول الثلاث التي قامت باستضافة أعدادًا كبيرة من طالبي اللجوء واللاجئين خاصة منذ عام 2011، بالإضافة إلى ألمانيا التي أخذت على عاتقها طوعًا استقبال مليونًا من طالبي اللجوء واللاجئين السوريين ابتداءً من عام 2015. وتظهر ألمانيا في هذا التقرير على النقيض من البلدان الأخرى لعدة أسباب: فهي ليست في الشرق الأوسط ولا على حدود منطقة النزاع أو بالقرب منها، بالإضافة إلى تمتعها باقتصاد قوي ونظام قانوني متطور لدمج اللاجئين، وهي من بين جيرانها الأوروبيين قد قبلت طوعًا استقبال اللاجئين في الوقت الذي اعتبر فيه آخرون أنفسهم ليسوا ملزمين بدرجة كبيرة بهذا الأمر.

تعد أزمة اللاجئين بمثابة كارثة إنسانية. فوفقًا لمركز أبحاث بيو، يوجد شخص واحد أو أكثر من بين كل عشرين شخص في الشرق الأوسط مشرد إما داخليًا أو خارجيًا<sup>2</sup>. وقد كانت الصراعات في البلدان العربية هي العامل الرئيسي وراء أزمة اللاجئين، حيث أسفرت الحروب في سوريا وليبيا معًا عن عدد يصل إلى ستة ملايين لاجئ. وقد لجأ معظمهم إلى البلدان المجاورة، مما فرض ضغطًا مفاجئًا على الاقتصادات والبنى الأساسية لهذه الدول التي تواجه صعوبات من الأساس.

وتميل الأدبيات المتعلقة باللاجئين إلى التركيز على العبء الذي يفرضونه على البلدان المضيفة لهم، ففي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقدت البلدان المضيفة شديدة الكثافة والمتاخمة للنزاعات، مثل مصر ولبنان، حوالي 1.9% من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي، وذلك نتيجة لنشوب مثل هذه الصراعات في الدول المجاورة. كما تقوّض المؤسسات الضعيفة والمثقلة بالأعباء قدرة البلدان المضيفة على إجراء الإصلاحات الاقتصادية اللازمة للتعافي.

ومع ذلك، ففوائد اللاجئين كبيرة أيضًا. فعلى سبيل المثال يساهم طالبو اللجوء في الاقتصاد من خلال القيام بتأسيس أعمال تجارية محلية وإنشاء شركات خاصة. ويعد الكثير من اللاجئين من ذوي

1 لأغراض هذا التقرير، يُستخدم مصطلح "اللاجئين وطالبي اللجوء" بالتبادل بسبب الصعوبة التي تواجهها البلدان المعنية في جمع إحصاءات دقيقة. ومع ذلك فإن اللاجئين هو الذي مُنح حق اللجوء بينما طالب اللجوء هو الذي يتقدم بطلب للحصول على هذا الأمر.

2 Phillip Connor and Jens Manuel Krogstad, "Key Facts about the World's Refugees," Pew Research Center, October 5, 2016, <http://www.pewresearch.org/fact-tank/2016/10/05/key-facts-about-the-worlds-refugees/>.

## لبنان

### نظرة عامة

والمياه - التي لم تكن تعمل بشكل جيد من قبل - أصبحت تعمل فوق طاقتها، وينطبق الأمر ذاته على خدمات الرعاية الصحية. كما أن هناك زيادة كبيرة في حركة السيارات، مما يقلل من جودة الحياة ويؤدي إلى اهدار الموارد الاقتصادية.

وبالإضافة إلى التباطؤ الكبير في النمو (والذي تسببت فيه الحرب السورية بشكل جزئي)، فقد تم دفع عشرات الآلاف من اللبنانيين نحو الفقر، حيث أصبح ما يقرب من ربع مليون فرد من العمال غير المهرة عاطلين عن العمل، وحل محلهم العمالة السورية الرخيصة، خاصة في القطاع غير الرسمي.<sup>5</sup> وقد رفع الطلب المتزايد تكلفة الإيجار بنسبة تصل إلى 50%. وارتفعت أسعار الغذاء والوقود خاصة وأن الحرب قد قطعت الواردات من سوريا. كما أن عدد اللاجئين الكبير فرض ضغوطاً كبيرة على المالية العامة في لبنان. وتشير التقديرات إلى أن لبنان قد تكبد خسائر بلغت 13.1 مليار دولار منذ بداية الأزمة السورية، بما في ذلك 5.6 مليار دولار في عام 2015 وحده.<sup>6</sup>

ومن ناحية أخرى، أسفرت أزمة اللاجئين عن بعض الآثار الإيجابية الثانوية الأخرى، من ضمنها التمويل الدولي للمشاريع الرامية إلى بناء القدرات المحلية.<sup>7</sup> على سبيل المثال كما حدث في مارس/أذار 2017، عندما استثمر البنك الدولي 1.3 مليار دولار في صورة قروض ومنح، من ضمنها الاستثمار في قطاع المياه. بينما يقيم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالتشارك مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الإنفاق السنوي من جانب الأمم المتحدة على اللاجئين السوريين في لبنان الذي تبلغ قيمته 800 مليون دولار بأنه مؤثر على نطاق الاقتصاد ككل، وأن لكل دولار واحد أنفق على المساعدات الإنسانية قيمة مضاعفة قدرها 1.6 دولار في القطاعات الاقتصادية، وهو ما يعادل بالأساس ضخ الأمم المتحدة لـ 1.28 مليار دولار في الاقتصاد اللبناني.<sup>8</sup> وقد استثمرت مؤسسة التمويل الدولية مئات الملايين من الدولارات في قطاعات المالية والتجزئة والبناء في لبنان، بالإضافة إلى قطاعات البنية التحتية والتصنيع، وبالإضافة إلى ذلك، قدرت إحدى الدراسات

يمثل لبنان حالة خاصة في دراسة العوامل التي تؤثر على قدرة البلد على دمج أعداد كبيرة من اللاجئين. وتختلف أزمة اللاجئين في لبنان من حيث الحجم والنسبة: إذ يُقدَّر المليون ونصف المليون لاجئ سوري في لبنان بنحو حوالي ربع سكان البلد الأصليين. وهذا يجعل لبنان أكثر بلد مُضيف للاجئين في العالم.<sup>3</sup> كما أن لبنان يرتبط ارتباطاً اجتماعياً واقتصادياً وثيقاً بسوريا أكثر من أوروبا أو حتى جيران سوريا الآخرين - الأردن وتركيا - الذين يستضيفون أيضاً أعداداً كبيرة من اللاجئين.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه المساهمات الاقتصادية والعلاقات الوثيقة بين العديد من السوريين واللبنانيين، إلا أن الأزمة تفرض ضغوطاً على المستوى الكلي تخل بقدرة لبنان على التكيف، وذلك لأسباب ترتبط بشكل أكبر بالسياق اللبناني نفسه أكثر من ارتباطها بقضية اللاجئين.

### التأثير

بالرغم من ضخامة الأعداد وأثر تسييس الحرب السورية الوحشية، فلم يكن للاجئين تأثير يذكر على الأمن العام في لبنان. ولا يعد اللاجئين متورطين في الجرائم أكثر من اللبنانيين (باستثناء بعض الانتهاكات والحالات الموثقة)، وكذلك لم تكن هناك أي محاولة لعسكرة وجودهم في لبنان.<sup>4</sup> وفي أسوأ الأحوال كان المسلحون من سوريا يندمجون مع اللاجئين. ومع ذلك فقد قام كل من حزب الله وقوات الأمن اللبنانية بإخراج اللاجئين وأسرهم من لبنان.

وقد كانت البنية التحتية والخدمات العامة في لبنان متردية بالفعل، وذلك قبل إضافة 1.5 مليون شخص، وهو ما أدى إلى تفاقم سوء أوضاع القطاعين. بالإضافة إلى استيعاب الدولة عشرات الآلاف من أطفال المدارس السورية، وهو الأمر الذي فرض ضغوطاً هائلة على نظام التعليم العام، إلا أن ذلك كله لا يعد كافياً ويحتاج الأمر إلى مزيد من الإيواء. أما مرافق الطاقة

3 Zeinab Cherrri, Pedro Arcos González, and Rafael Castro Delgado, "The Lebanese-Syrian Crisis: Impact of Influx of Syrian Refugees to an Already Weak State," *Risk Management and Healthcare Policy* 9 (2016): 165-172.

4 United Nations High Commissioner on Refugees, "Syria Regional Refugee Response," <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122>.

5 Cherrri, González, and Delgado, "The Lebanese-Syrian Crisis," 165-172.

6 United Nations Development Programme, *Jobs Make the Difference: Expanding Economic Opportunities for Syrian Refugees and Host Communities*, April 5, 2017, <http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/presscenter/events/2017/april/5-april--global-launch-of-jobs-make-the-difference.html>.

7 The World Bank, "The World Bank in Lebanon," <http://www.worldbank.org/en/country/lebanon/overview#2>.

8 United Nations Development Programme, "Impact of Humanitarian Aid on the Lebanese Economy," 2015, <http://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/library/poverty/impact-of-humanitarian-aid-undp-unhcr/>.





أطفال سوريون في أحد الفصول الدراسية في مدرسة في لبنان في عام 2013.  
مصدر الصورة: وزارة التنمية الدولية البريطانية/فليكر.

بعض المواطنين اللبنانيين في وادي البقاع ببرنامج المساعدات النقدية الذي يدار من خلال البطاقات الإلكترونية بأسلوب الخصم، وذلك للدور الذي لعبه في تحويل اللاجئين السوريين إلى مستهلكين نشطين.<sup>9</sup>

ومن المتوقع أن تضيف التحفيزات الاقتصادية قيمة اقتصادية طويلة الأجل وذلك بمجرد أن تخف أزمة اللاجئين. ولكن على الرغم من أن آثارها يمكن أن تكون واعدة خاصة على المدى القصير، إلا أنها لا توازن الضغوط على الاقتصاد. ففي حين أن المساعدات الاقتصادية قد خففت من الضغوط الاقتصادية، إلا أنها لم تنتهها بأي حال من الأحوال. أما فيما يتعلق بالأثر الاجتماعي، فقد كان التعاطف مع اللاجئين في لبنان مرتفعاً في البداية،

أن أي زيادة إضافية بنسبة 1% في عدد اللاجئين من شأنها أن تزيد من صادرات الخدمات اللبنانية بنسبة 1.5%.<sup>9</sup>

كما استفاد أيضاً أصحاب الأعمال من تكاليف العمالة الرخيصة، بالإضافة إلى أن السوريون (الذين عملوا دائماً في لبنان بأعداد كبيرة على أي حال) يساهمون في الاقتصاد اللبناني من خلال إنفاق بعض أموالهم في لبنان بدلاً من إرسالها إلى سوريا. وقد مكّنت مبادرة المساعدات النقدية التي مولها الاتحاد الأوروبي ويديرها برنامج الغذاء العالمي مئات الآلاف من السوريين في لبنان، وساعدت في تعزيز الاقتصادات المحلية. واعتباراً من أغسطس/أب 2017 قال البرنامج أن تدخلاته النقدية قد أسهمت بمبلغ 926 مليون دولار في الاقتصاد منذ عام 2012.<sup>10</sup> بينما أشاد

9 Massimiliano Cali, Wissam Harake, Fadi Hassan, and Clemens Struck, *The Impact of the Syrian Conflict on Lebanese Trade*, World Bank Group, April 2015, <http://documents.worldbank.org/curated/en/908431468174247241/pdf/96087-WP-P148051-PUBLIC-Box391435B-Syria-Trade-Report.pdf>.

10 World Food Programme, "Lebanon Country Brief," August 2017, <http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ep/wfp274958.pdf>.

11 Dana Sleiman, "Cash Aid Empowers Refugees and Boosts Lebanese Economy," United Nations High Commissioner for Refugees, December 16, 2016, <http://www.unhcr.org/en-us/news/latest/2016/12/5853b3d24/cash-aid-empowers-refugees-boosts-lebanese-economy.html>.

## كيف يساهم إدماج اللاجئين الناجح في اقتصادات الدول المستضيفة؟

والدين العام. إلا أن نمو الناتج المحلي قد تباطأ بشكل ملحوظ منذ الأزمة، حيث انخفض من حوالي 9% قبل الحرب الأهلية السورية إلى 1% في عام 2015. ومن المتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي في لبنان على المدى المتوسط،<sup>14</sup> ولكن ببطء شديد. وفي الوقت نفسه، فقد أدى الانخفاض في تحصيل الإيرادات، والزيادات في النفقات العامة إلى فرض ضغوط شديدة على الاقتصاد اللبناني. ففي عام 2013 حذر البنك الدولي من مثل هذه التكاليف المتزايدة والتي كانت "غير مستدامة" بالنظر إلى ضعف المالية العامة في لبنان. ثم تحسن الموقف قليلاً في عام 2016، حيث بلغ الدين العام 148% من إجمالي الناتج المحلي.

وقد تفاقمت أزمة البطالة بشكل كبير بسبب وصول اللاجئين، فبعد عامين من الأزمة السورية حذر البنك الدولي من تأزم الوضع الاقتصادي، فحتى بدون تدفق اللاجئين السوريين، كان الاقتصاد اللبناني يحتاج إلى إيجاد ستة أضعاف عدد الوظائف التي أتاحتها من قبل، وذلك من أجل استيعاب المشاركين الجدد في سوق العمل.<sup>15</sup> واليوم تبلغ نسبة البطالة نحو 30%.<sup>16</sup> ومع وجود اقتصاد كثيف العمالة وعدم وجود نقص في الأيدي العاملة قبل التدفق، كانت الدولة غير قادرة على تلبية مطالب سكانها قبل النزاع. ففي لبنان يشير هذا العجز إلى العجز التقني وإلى النظام السياسي المختلط الذي يؤدي إلى الجمود الطائفي والعجز الحكومي. وبذلك يؤدي تدفق 1.5 مليون شخص إلى ضغط إضافي على سوق العمل بدلاً من المساعدة على سد الثغرات فيه.

وفي آخر زيارة قام بها صندوق النقد الدولي إلى لبنان صرح بأن الوضع الاقتصادي للبلاد لا يزال يشكل تحديًا، مؤكداً على أن التداخيات الإقليمية ما تزال تسيطر على المدى القريب.<sup>17</sup> وفي أكتوبر/تشرين الأول 2017 وافق لبنان على أول ميزانية للدولة خلال عشر سنوات، وهي خطوة حاسمة نحو معالجة أزمة المالية العامة. ومع ذلك فتحقيق الإصلاحات الهيكلية الرئيسية اللازمة، والتي تهدف إلى وقف ارتفاع الدين العام، سيكون صعباً في ظل المناخ الحالي.

وهناك أيضاً قدر كبير من التوتر بين السكان المحليين واللاجئين بسبب التاريخ اللبناني، وذلك على الرغم من التعاطف الأولي من جانب السكان المحليين مع محنة السوريين. فعلى مدى عقود استضاف لبنان مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا في بعض الأحيان مسلحين وساعدوا في نشوب

ومدعوماً بالروابط الأسرية بين اللبنانيين والسوريين. حيث تم إيواء العديد من اللاجئين في منازل لبنانية. وعلى النحو المتوقع، فقد تراجع هذا الدعم مع استمرار تزايد أعداد اللاجئين والشعور بتأثيرهم على الاقتصاد. وتنتشر هناك حالياً حالة استياء واسعة النطاق تجاه اللاجئين، وهي الحالة التي عكستها النخبة السياسية في بعض الأحيان وضخمتها. فقد قال الرئيس اللبناني ميشيل عون، على سبيل المثال، أن بلاده لم تعد قادرة على التعامل مع استضافة عدد كبير من اللاجئين السوريين، ودعا المجتمع الدولي إلى مساعدة اللاجئين على العودة إلى المناطق الأكثر أماناً في سوريا.<sup>12</sup> بينما يشعر اللبنانيون بالاستياء من تأثير اللاجئين على سوء العمل وتلقيهم للمساعدات الدولية. في الوقت الذي يواجه العديد من السوريين اعتداءات لفظية وجسدية، في حين يحظى حظر التجول المسائي المفروض عليهم بتأييد شعبي.<sup>13</sup>

**"لا يُمثل لبنان نموذجًا مثاليًا وكذلك لا يُمثل تحذيرًا شديدًا من استضافة أو محاولة إدماج اللاجئين."**

### الدروس المستفادة

لا يُمثل لبنان نموذجًا مثاليًا وكذلك لا يُمثل تحذيرًا شديدًا من استضافة أو محاولة إدماج اللاجئين. وعلى الرغم من معاناتها من وجود مكونات أقل نجاحًا، فلبنان تتمتع ببعض العوامل المخففة التي ساعدتها على البقاء في حالة استقرار على الرغم من الضغط الشديد.

إن اقتصاد لبنان الأساسي هو أحد العوامل الأكثر تأثيراً في قدرته على دمج اللاجئين، فقد كان هناك افتقار شديد للبنية الأساسية والخدمات العامة في البلد قبل تدفق اللاجئين، كما كان العجز العام ونسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي مثار قلق أيضاً. ومنذ بداية النزاع السوري أدت أزمة اللاجئين إلى تفاقم هذه الضغوط الحالية على الاقتصاد اللبناني. وقد كان لبنان قبل الصراع قد حقق مستويات مرتفعة نسبياً في نمو الناتج المحلي الإجمالي، واتخذ خطوات نحو تحسين أرصده المالية

12 Lisa Barrington, "Lebanon's President Says the Country Can't Handle Syrian Refugees Anymore and Wants Them to Return Home," Business Insider, October 16, 2017, <http://www.businessinsider.com/r-lebanon-president-calls-for-return-of-syrian-refugees-from-lebanon-2017-10>.

13 "Lebanon: At Least 45 Local Curfews Imposed on Syrian Refugees," Human Rights Watch, October 3, 2014, <https://www.hrw.org/news/2014/10/03/lebanon-least-45-local-curfews-imposed-syrian-refugees>

14 International Monetary Fund, *World Economic Outlook, October 2017, Seeking Sustainable Growth: Short-Term Recovery, Long-Term Challenges*, October 2017, <https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2017/09/19/world-economic-outlook-october-2017>.

15 World Bank, *Lebanon: Economic and Social Impact Assessment of the Syrian Conflict*, 2013, <http://documents.worldbank.org/curated/en/925271468089385165/Lebanon-Economic-and-social-impact-assessment-of-the-Syrian-conflict>.

16 Michael Karam, "Lebanon Also Suffering amid Plight of Syria's Dispossessed," The National, October 4, 2017, <https://www.thenational.ae/business/lebanon-also-suffering-amid-plight-of-syria-s-dispossessed-1.664037>.

17 "IMF Staff Concludes Visit to Lebanon," International Monetary Fund, September 13, 2017, <https://www.imf.org/en/News/Articles/2017/09/13/pr17347-imf-staff-concludes-visit-to-lebanon>.

## كيف يساهم إدماج اللاجئين الناجح في اقتصادات الدول المستضيفة؟

تمرد في الأراضي اللبنانية تستهدف حزب الله، وفي بعض المناسبات الكتلة السكانية الشيعية. بالإضافة إلى عمل القوات المسلحة اللبنانية ضد هذه العمليات. وقد امتد الصراع السوري على نحو نظامي إلى الأراضي اللبنانية، مما أدى أحياناً إلى إصابة اللبنانيين أو قتلهم، وهو الأمر الذي يُرجح تعميق الاستياء تجاه اللاجئين السوريين. ومن المعروف أن قوات الأمن اللبنانية تسيء معاملة المحتجزين، بمن فيهم المعتقلين وربما اللاجئين على وجه الخصوص. وباستغلال هذه الانقسامات الاجتماعية والغضب الشعبي تجاه اللاجئين، استخدم بعض السياسيين وجود اللاجئين لتشيت الانتباه عن أدائهم الضعيف.

ونظراً لظروفه الخاصة، يعتبر لبنان على وجه الخصوص غير مناسب لاستيعاب ودمج هذا العدد الكبير من اللاجئين. إلا أنه تجنب الانهيار السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى الآن. وكذلك لم يشكل السوريون تهديداً أمنياً خطيراً، وبالنظر إلى حجم التحدي كان تأثير كل من الاضطرابات المدنية والعنف غير السياسي محدوداً. وفي سياق مختلف قد يجلب اللاجئون السوريون فوائد خالصة للاقتصاد أيضاً، وذلك من خلال زيادة الاستهلاك وتدفق رؤوس الأموال. ومع ذلك فإن لبنان يعاني من الكثير من الضعف الهيكلي والسياسي والاقتصادي والمؤسسي والإداري الذي يحول دون استيعابه لهذه الامكانيات، حيث يفرض هذا العدد الهائل من اللاجئين ضغوطاً هائلة على أسس ضعيفة.

حرب أهلية. ولا شك أن هذا التاريخ يُسهّم في ارتياب واستياء اللبنانيين من اللاجئين السوريين، وهو ما قد يعيق عملية الاندماج. كما ترك أيضاً احتلال سوريا للبنان -والذي دام قرابة ثلاثين عاماً- إرثاً من المرارة تجاه السوريين عموماً، مما أدى إلى تفويض دمج اللاجئين السوريين بعد سنوات.

كان الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين بمثابة عاملاً هاماً في لبنان. فاللاجئون السوريون في لبنان غير متعلمين إلى حد كبير. معظمهم أميون أو لم يحصلوا على أي تعليم.<sup>18</sup> بينما حصل أقل من نصفهم على التعليم الابتدائي. وهذا يدفعهم إلى العمل غير الرسمي كعمالة رخيصة، مما يؤدي إلى زيادة البطالة أو تخفيض الأجور بين اللبنانيين الذين يعانون من قلة أجورهم بالأساس. وقد استقر الكثير من اللاجئين في أفقر المناطق بلبنان (عكار والبقاع وجنوب لبنان)، مما أدى إلى ازدحام أسواق العمل خاصة الضعيفة منها. وقد تخفف خطة إعادة التوطين الفعالة من هذا الاتجاه، إلا أن الدولة اللبنانية لا تزال غير قادرة أو ربما غير راغبة في القيام بذلك.

ويؤثر أيضاً الوضع السياسي الفريد في لبنان في قدرة الحكومة على الاستجابة لتدفق اللاجئين، حيث يرى السكان الشيعة والمسيحيون في لبنان أن إضافة أكثر من مليون لاجئ سوري معظمهم من السنة يُشكل تهديداً ديموغرافياً. خاصة أن تدخل حزب الله العسكري إلى جانب النظام السوري قاد إلى عمليات

18 International Labour Organization, *Assessment of the Impact of Syrian Refugees in Lebanon and Their Employment Profile*, [http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@arabstates/@ro-beirut/documents/genericdocument/wcms\\_240130.pdf](http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@arabstates/@ro-beirut/documents/genericdocument/wcms_240130.pdf).



## تونس

### نظرة عامة

وإذا تم القبض على المهاجرين (طالبو اللجوء أو غيرهم) عند دخولهم أو مغادرتهم تونس بشكل غير قانوني، يتم احتجازهم تلقائياً، عادةً لمدة خمسة عشر يوماً رغم إمكانية استمرار فترة الاحتجاز لمدة تصل إلى شهر. وعند الإفراج عنهم يتم منحهم أوراقاً تثبت الإفراج عنهم وإرسالها إلى الهلال الأحمر التونسي في مدينين. فإذا قرر الهلال الأحمر التونسي أنهم ليسوا معرضين لخطر الاضطهاد -على أساس بلدهم الأصلي- يتم ترحيلهم على الفور. وعلى سبيل المثال يُرحّل الهلال الأحمر التونسي المصريين والسنغاليين على الفور، حيث يعتبر بلدانهم مستقرة. ويسمح للمهاجرين من البلدان التي يعتبرها الهلال الأحمر التونسي غير مستقرة بتقديم طلب إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل الحصول على وضع لاجئ إذا رغبوا في ذلك. ومع ذلك يحتاج السوريون إلى المرور عبر عملية تحديد وضع اللاجئين في تونس ويتم منحهم وضع اللجوء تلقائياً.<sup>19</sup>

لا يُمنح اللاجئون وطلبو اللجوء تصاريح إقامة، أما الأفراد الذين تحدد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنهم لاجئين، يحصلون على بطاقة هوية تمنحهم بعض الحماية القانونية الأساسية. وبحلول نهاية عام 2016، كان هناك 685 لاجئاً مسجلاً في تونس، وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.<sup>20</sup> وكان هذا العدد قد بلغ ذروته في عام 2014، حيث بلغ 1135 شخصاً، ولكن هناك قلة قليلة من الأشخاص الذين يبحثون عن وضع لجوء، حيث تستطيع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إبقاء العدد تحت السيطرة، وتقوم بتجهيز عدة مئات من الطلبات سنوياً. غير أن قلة من طالبي اللجوء قادرين على التسجيل لدى المفوضية أو يرغبون في ذلك، فغالباً ما يُنظر إلى تونس على أنها بلد عبور. فوفقاً لاتفاقية عام 1973 بين تونس وليبيا، فإن الليبيين لا يحتاجون إلى تأشيرة دخول أو وضع رسمي آخر لدخول تونس خلال الأشهر الثلاثة الأولى من إقامتهم هناك. بعد ذلك يُطلب منهم التقدم بطلب للحصول على وثائق، وإذا كانوا ينوون العمل، فإنه يجب عليهم أيضاً التقدم بطلب للحصول على تصريح عمل.

وحتى الآن لا يزال توثيق طالبي اللجوء في تونس غير موجود، وبدون تصاريح الإقامة يصعب على طالبي اللجوء الحصول على تصاريح عمل، مما يحد من مشاركة اللاجئين وطالبي اللجوء في

من الصعب تحديد العدد الإجمالي لطالبي اللجوء في تونس نظراً إلى أن عدد اللاجئين الذين سجلوا أنفسهم كلاجئين قليل جداً. وتقدر وزارة التجارة التونسية هذا العدد بين نصف مليون و1.8 مليون لاجئ.<sup>19</sup> ويشكل الليبيون النسبة الأكبر، بينما يبدو أن معظمهم ينجذب إلى الأماكن الحضرية مثل تونس العاصمة، بينما يميل طالبو اللجوء الفقراء إلى الذهاب إلى مناطق قابس ورأس جدير في الجنوب.

وقد وصلت الموجة الأولى من المهاجرين الليبيين عند اندلاع القتال في ليبيا في ربيع 2011. وقد رحب التونسيون بأول مجموعة من طالبي اللجوء لأنها تتألف في الغالب من أسر من الطبقة المتوسطة ومن الطبقة المتوسطة العليا ممن لديهم إمكانية الإقامة بشكل مريح في البلد المضيف، حيث قاموا باستئجار شقق وبحجز غرف في الفنادق، وتمتعوا بالمطاعم وغيرها من المنشآت، مما عزز قطاع الضيافة في تونس. ومع الموجة الثانية من اللاجئين بعد عام 2014، بدأ وصول الليبيين من طبقة اجتماعية واقتصادية أقل، مما أوجد المزيد من الصعوبات للبلد المضيف.

ولا يوجد إطار قانوني يحدد كيفية معاملة طالبي اللجوء في تونس. فقبل عام 2011 لم يدخل تونس سوى عدد قليل من طالبي اللجوء، حيث أشارت بعض التقارير إلى أن عددهم كان يصل فقط إلى مائة في السنة، ولذلك فإن البلد لم يضع قط قوانين وإجراءات للتعامل مع تدفق المهاجرين بشكل كبير. حيث يعود قانون تونس الحالي بشأن الرعايا الأجانب إلى عام 1968، وقد أجرت الدولة إصلاحات في عام 2004 من أجل تشديد العقوبات المفروضة على الهجرة غير النظامية في تونس. وعلى الرغم من أن تونس من الدول الموقعة على اتفاقية اللاجئين لعام 1951، والتي عرّفت اللاجئين وحقوقهم داخل البلد المضيف، فضلاً عن بروتوكول 1967 المعدل للاتفاقية، إلا أنه ليس لدي تونس أي أساس قانوني لحماية أولئك الذين وصلوا إلى أراضيها، حيث لم يتم تحديد حالة اللاجئين بعد.<sup>20</sup> فعلى سبيل المثال، يجب أن يخضع المهاجر -قبل إعطائه وضع اللجوء- لعملية معيار الإقامة من خلال وزارة الداخلية التونسية.

19 "Libyan Refugees Denounced as 'Rich and Rude' in Tunisia," France24, October 1, 2014, <http://observers.france24.com/en/20141001-libyan-refugees-stigmatised-tunisia-reputation>.

20 United Nations High Commissioner for Refugees, "Tunisia: UNHCR Operational Update," 2016, <http://www.refworld.org/country,UNHCR,,TUN,,585187174,0.html>; Christine Petrè, "Tunisia Looks to Welcome Refugees, Migrants with New Asylum Law," *Al-Monitor*, October 6, 2015, <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/10/tunisia-refugee-crisis-policy-law.html>.

21 Oliver Tringham, "The Case for Legal Aid for Refugees in Tunisia," June 20, 2016, <http://refugeelawinformation.org/sites/default/files/160620%20Case%20for%20Legal%20Aid%20for%20Refugees%20in%20Tunisia%20EN%20%20web.pdf>.

22 United Nations High Commissioner on Refugees, "Tunisia," 2016, <http://reporting.unhcr.org/node/2529?y=2015#year>.



لاجئ ليبي، من مخيم الشوشة للاجئين في تونس، ينام خارج مقر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أثناء اعتصام من أجل الاعتراض على رفض المفوضية منحهم وضع اللاجئين الرسمية. تونس 29 يناير/كانون الثاني 2013. مصدر الصورة: زويبر

## التأثير

يعد تأثير اللاجئين على تونس متفاوتاً. فوفقاً لإحدى المقالات في عام 2015 يساهم اللاجئون الليبيون بمبلغ ملياري دينار تونسي سنوياً (حوالي 800 مليون دولار) في الاقتصاد التونسي.<sup>25</sup> بينما يشير مقال آخر إلى أن اللاجئين الليبيين قد قاموا بضخ مليار يورو في الاقتصاد التونسي.<sup>26</sup> ومع ذلك يجب موازنة ذلك مع التكاليف الأخرى المرتبطة بأزمة اللاجئين والسياق الأوسع للحرب الليبية. فقبل ثورة ليبيا عام 2011 والحرب اللاحقة عمل نحو مائة ألف مهاجر تونسي في ليبيا، حيث قاموا بإرسال نحو 276 مليون دولار

قطاعات العمل الرسمية. ففي تونس الذي يبلغ معدل البطالة فيه حوالي 15% (وتقريباً ضعف هذا المعدل في المناطق المهمشة)، يفرض طالبو اللجوء ضغوطاً إضافية على سوق العمل. ويعمل معظم اللاجئين في الاقتصاد غير الرسمي الكبير بالفعل في تونس، والذي يُقدر بنحو 30% من إجمالي الناتج المحلي.<sup>23</sup> وتعتبر الأغلبية الساحقة من التونسيين البطالة بمثابة أكبر مشكلة اقتصادية تواجه بلدهم.<sup>24</sup> وبغض النظر عن تأثير اللاجئين الليبيين، فقد أدى تأخر حكومات ما بعد الثورة في تونس في إجراء الإصلاحات الاقتصادية الأساسية، إلى جانب تراجع السياحة بسبب التهديدات الأمنية، إلى إضعاف الاقتصاد التونسي بشكل خطير.

23 Tula Connell, "Report: Tunisia's Informal Sector Workers Lack Decent Conditions," Solidarity Center, July 14, 2014, <https://www.solidaritycenter.org/report-tunisia-informal-sector-workers-lack-decent-conditions/>. Tula Connell, "Report: Tunisia's Informal Sector Workers Lack Decent Conditions," Solidarity Center, July 14, 2014, <https://www.solidaritycenter.org/report-tunisia-informal-sector-workers-lack-decent-conditions/>.

24 International Republican Institute, "Tunisia Poll: Underperforming Economy and Corruption Continue to Drive Intense Dissatisfaction," September 26, 2017, <http://www.iri.org/resource/tunisia-poll-underperforming-economy-and-corruption-continue-drive-intense-dissatisfaction>.

25 Walid Khefifi, "1,5 million de Libyens résident en Tunisie: Quelles répercussions sur l'économie et la sécurité nationales?" *Le Temps*, April 5, 2015, <http://www.letemps.com.tn/article/90616/15-million-de-libyens-r%C3%A9sident-en-tunisie-quelles-r%C3%A9percussions-sur-l%E2%80%99A9C3%A9conomie-et-la>.

26 Omer Karasapan, "The Impact of Libyan Middle-Class Refugees in Tunisia," Brookings Institution, March 17, 2015, <https://www.brookings.edu/blog/future-development/2015/03/17/the-impact-of-libyan-middle-class-refugees-in-tunisia/>.

## كيف يساهم إدماج اللاجئين الناجح في اقتصادات الدول المستضيفة؟

تونس على تطوير نظام وطني للجوء، حيث يعتبر تدعيمها أمر بالغ الأهمية لتسريع عملية دمج اللاجئين.<sup>27</sup> وفي ظل الوضع الراهن للاقتصاد التونسي، يشكل طالبو اللجوء الذين تتراوح نسبتهم بين 5% و18% من سكان تونس الأصليين، عبئًا على الموارد. بينما يشكو التونسيون من ارتفاع تكاليف الإيجار، في الوقت الذي يقوم فيه طالبو اللجوء واللاجئين بشراء البضائع مثل الغذاء والنفط الذين تدعمهما الحكومة التونسية.<sup>28</sup> وعلى الرغم من بعض التدابير الرامية إلى تخفيف الضغط على التونسيين، بما في ذلك زيادة الحماية الاجتماعية وتوفير موارد إضافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا يزال النمو المنخفض ومعدلات البطالة المرتفعة يؤثر على التونسيين.

### الدروس المستفادة

شكلت العديد من المتغيرات قدرة تونس على الاستجابة لتدفق اللاجئين، بما فيها الظروف الاقتصادية في البلد المضيف والتحديات ذات الصلة، فضلًا عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين القادمين إلى تونس. ويتطلب تنفيذ برنامج متطور إطارًا قانونيًا للمساعدة في انتقال اللاجئين إلى تونس ومنحهم الوضع القانوني والتعليم وبرامج التدريب الوظيفي التي تتضمن دروس اللغة لغير الناطقين باللغة العربية، فضلًا عن سوق للعمل قادرة على استيعاب مئات الآلاف من الباحثين عن عمل جديد. وتفتقر تونس إلى إطار قانوني لدمج اللاجئين حيث لا يمكن لأطفال اللاجئين الذهاب إلى المدارس العامة، وهناك عدد قليل من برامج التدريب على العمل مخصصة للكبار، كما أن سوق العمل في تونس غير مهيا لاستيعاب اللاجئين. حيث يبلغ معدل البطالة في تونس 19%، و25% عاطلون لا يبحثون عن عمل، و28% فقط يعملون بدوام كامل.

يتخذ الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين القادمين إلى تونس أهمية أيضًا، من خلال أن الكثيرين يرون أن تونس مجرد بلد عبور في طريقهم إلى أوروبا، وهو ما يجعل تونس تخوض معركة صعبة من أجل محاولة إدماج طالبي اللجوء الذين لا يرغبون في البقاء على المدى الطويل. وفي حين أن موجة التدفق الأولى للاجئين الليبيين كانت للأكثر ثراءً، كانت الموجة الثانية من اللاجئين الأقل ثراءً، ولذلك افتقروا إلى خيارات الاندماج التي كانت متاحة للموجة الأولى: مثل ما يكفي من الأموال للاستثمار في الشركات التونسية والعقارات وما يكفي من المهارات لإيجاد عمل منتظم.

سنويًا إلى تونس عبر التحويلات (حوالي 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي في تونس).<sup>27</sup> كما فقدت تونس أيضًا بعض التجارة التي كانت تتم مع ليبيا، وقد كانت العلاقات التونسية الليبية في عام 2011 قوية تمامًا، حيث كانت الصادرات التونسية إلى ليبيا تقدر بأكثر من 730 مليون دولار،<sup>28</sup> وفي عام 2015 انخفضت قيمتها بحوالي 200 مليون دولار، حيث تراجعت إلى نحو 540 مليون دولار، ولم يتم تعويض هذا الفارق في جهة أخرى.

ويعد كل من التعليم الخاص والعيادات الخاصة من الأسواق الرئيسية في تونس التي استفادت من وجود اللاجئين الليبيين. حيث لم تقم الحكومة التونسية بفتح مدارس عامة لطالبي اللجوء (الليبيين أو غيرهم)، مما أجبر الليبيين الأغنياء على إلحاق أطفالهم بالمدارس الخاصة.<sup>29</sup> وبالإضافة إلى ذلك شهدت العيادات الخاصة زيادة في دخلها بشكل كبير بفضل العديد من الجرحى والمرضى الذين لا يستطيعون العثور على علاج كافٍ في ليبيا. فقد أصبحت صفاقس وهي مدينة تقع على الساحل الشرقي لتونس، معروفة كمكان لليبيين للحصول على العلاج.<sup>30</sup> كما استفادت الفنادق والمطاعم التونسية وكذلك تجار التجزئة بشكل كبير من تدفق اللاجئين الليبيين.

وبالإضافة إلى التداعيات الإيجابية الموضوعية والقابلة للقياس الكمي على الاقتصاد التونسي، كانت هناك أيضًا بعض الآثار الإيجابية على المجتمع والمؤسسات. فعلى سبيل المثال أجبرت الحاجة إلى زيادة الاستثمارات في الأعمال التجارية القائمة أو الجديدة -التي يمكن أن يساهم فيها اللاجئون الليبيون- السلطة التشريعية التونسية على البدء في إجراء مراجعة شاملة لبيروقراطيتها والعقبات العديدة التي تفرضها على الاستثمارات الأجنبية.

وتفيد التقارير أيضًا أن الحكومة التونسية تنظر في وضع إطار قانوني لحماية طالبي اللجوء، وهو ما تفتقر إليه البلاد حاليًا. فبعد انتهاء الثورة التونسية في يناير 2011 شكلت الحكومة لجنة برلمانية لوضع قانون جديد للجوء. وفي عام 2015 أفادت المونيتور أن القانون على وشك الاكتمال وقدرت أنه سيكون جاهزًا في عام 2016.<sup>31</sup> ومع ذلك ففي عام 2015، صرح عمر بو بكرى عضو اللجنة العاملة على القانون أن القانون ربما يستغرق من ثلاث إلى خمس سنوات أخرى لإنهائه دون ضغط خارجي. وبالتالي فهناك حاجة إلى الضغط الخارجي والموارد التقنية للمساعدة في تشجيع الحكومة على إعطاء الأولوية لتمرير هذا القانون. وتتمثل إحدى أولويات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مساعدة

27 Ikhlas Latif, "Tunisia's Economy Threatened as Libya Unravels," *Al-Monitor*, September 7, 2014, <http://www.al-monitor.com/pulse/business/2014/09/httpwwwbusinessnewscomtnla-relevance-economique-en-tun.html>.

28 World Integrated Trade Solution, "Product Exports by Tunisia to Libya 2015," World Bank, <http://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/TUN/Year/2015/TradeFlow/Export/Partner/LBY/Product/all-groups>.

29 Karasapan, "The Impact of Libyan Middle-Class Refugees in Tunisia."

30 Carlotta Gall, "Libyan Refugees Stream to Tunisia for Care, and Tell of a Home That Is Torn Apart," *New York Times*, September 9, 2014, [https://www.nytimes.com/2014/09/10/world/africa/libya-refugees-tunisia-tripoli.html?\\_r=2](https://www.nytimes.com/2014/09/10/world/africa/libya-refugees-tunisia-tripoli.html?_r=2).

31 Petré, "Tunisia Looks to Welcome Refugees, Migrants with New Asylum Law."

32 United Nations High Commissioner for Refugees, "Tunisia: UNHCR Operational Update."

33 EconSource, "EconSource: Tunisia Asks Libya for Cheaper Oil," *Atlantic Council*, MENASource, December 4, 2014, <http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/econsource-tunisia-asks-libya-for-cheaper-oil>.



## مصر

### نظرة عامة

المواطنين على المدى القريب. وفي حين يبدو أن سعر الصرف قد استقر تقريبًا، فلن يكون من السهل الاستمرار في التقدم في الإصلاحات الهيكلية التي هي جزء من حزمة مساعدات صندوق النقد الدولي. ومن المتوقع أن يظل معدل النمو أقل من 5% في عام 2018، وهو ما يمثل زيادة ملحوظة منذ عام 2011، ولكنه لا يزال غير كافٍ لتلبية احتياجات مصر.

أما بالنسبة للاجئين السوريين، فقد أدت أعدادهم الهائلة إلى مجموعة خاصة من الظروف التي تعطي نظرة على تأثير التدفق المفاجئ للاجئين في البلد المضيف، وهل سيبص هذا التأثير في مصلحة مصر أم سيضر بها. واعتبارًا من 30 سبتمبر/أيلول 2017، قامت مبادرة الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين بتسجيل 124,534 سوري، منهم 41,618 أسرة،<sup>37</sup> على الرغم من أن الحكومة المصرية تقدر أن هناك في الواقع من 300,000 إلى 500,000 سوري. ولأن كل طالبي اللجوء لا يقومون بتسجيل أنفسهم لدى الحكومة، يبقى من المستحيل التحقق من هذه الأرقام. ووفقًا للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ولمنظمة العمل الدولية وكذلك لبرنامج الغذاء العالمي، فقد رحب المصريون عمومًا باللاجئين السوريين، على الرغم من إظهار الإعلام إياهم في بعض الأحيان على كنوع من أنواع التهديد الأمني.<sup>38</sup>

وقد اتخذت مصر عدة خطوات مهمة لمساعدة اللاجئين بعد اندلاع الأزمة السورية. فقد منح قرار رئاسي في سبتمبر/أيلول 2012 جميع الأطفال السوريين اللاجئين إمكانية الحصول على التعليم العام، كما مكن أيضاً اللاجئين السوريين من الحصول على خدمات الرعاية الصحية بنفس التكاليف التي يدفعها المصريون.<sup>39</sup> ومع ذلك لا تزال المؤسسات المصرية تحتاج إلى مزيد من المساعدة في توفير هذا الدعم الواسع للاجئين السوريين.

وعلى هذا النحو عقدت وزارة الخارجية شراكة مع الخطة الإقليمية للأمم المتحدة للاجئين والصمود وشركائها في الفترة ما بين 2017-2018.<sup>40</sup> وتقدر هذه الخطة تكاليف قطاعي التعليم والرعاية الصحية وحدهما، التي تقع على عاتق الحكومة

كانت مصر منذ فترة طويلة مقصدًا رئيسيًا للاجئين، وقد استضافت أشخاصًا من سوريا والسودان وليبيا وإثيوبيا والصومال وإريتريا وفلسطين والعراق. وتقدر الحكومة المصرية أن هناك ما بين خمسة وستة ملايين لاجئ أو مهاجر.<sup>34</sup> ومع ذلك، يكاد يكون من المستحيل التحقق من هذا الرقم لأسباب مختلفة: فمصر ليس لديها مخيمات للاجئين، ولا يقوم كل اللاجئين بتسجيل أنفسهم كلاجئين. بالإضافة إلى وجود حالة من عدم اليقين حول كيفية تمييز الحكومة المصرية بين اللاجئين والمهاجرين. فمعظم المهاجرين سودانيين حيث تستضيف مصر ما بين ثلاثة وخمسة ملايين سوداني، كثير منهم موجود منذ سنوات ويتمتع بوضع قانوني خاص يستند إلى معاهدة وادي النيل لعام 1976 وغيرها من الممارسات القانونية.<sup>35</sup> وفي حين أن جميع طالبي اللجوء في مصر يحق لهم قانونيًا الحصول على التعليم العام وخدمات الرعاية الصحية والنقل المدعم وخدمات الطاقة والغذاء -تمامًا مثل المواطنين المصريين- إلا أن إرثًا تاريخيًا قد كفل حصول السودانيين على وضع خاص، متضمنًا ذلك بشكل فريد امتلاك ممتلكات خاصة وفرص عمل.<sup>36</sup> ولكن هذا النظام انتهى بمحاولة اغتيال الرئيس الأسبق حسني مبارك في أديس أبابا في عام 1995، وذلك بسبب الاشتباه في تورط الحكومة السودانية أو تعاونها المزعوم.

وتأتي هذه الموجة الأخيرة من اللاجئين السوريين في الوقت الذي تواجه فيه مصر مجموعة من التحديات الشديدة التي يتعرض لها الاقتصاد الكلي، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة، وخاصة بين الشباب، وارتفاع معدلات التضخم. وقد كان انخفاض قيمة الجنيه في عام 2016 بمثابة خطوة إيجابية نحو الإصلاح النقدي والمالي اللازم، إلا أن نقص الدولار يضر بالعديد من الأنشطة الاقتصادية على المدى القريب. وبالمثل أدت التخفيضات الأخيرة في معدلات دعم الطاقة والمرافق وكذلك الإصلاحات المالية إلى زيادات حادة في تكاليف النقل، والتي ستظل تؤثر على

34 Omer Karasapan, "Who Are the 5 Million Refugees and Immigrants in Egypt?" Brookings Institution, October 4, 2016, <https://www.brookings.edu/blog/future-development/2016/10/04/who-are-the-5-million-refugees-and-immigrants-in-egypt/>.

35 Ibid.

36 Benjamin Petrini, "Employment and Livelihood of Sudanese Refugees in Cairo," *Oxford Monitor of Forced Migration* 4, No. 1, May 2014, [http://oxmofm.com/wp-content/uploads/2014/05/Employment-and-Livelihoods-of-Sudanese-Refugees-in-Cairo\\_-Benjamin-Petrini.pdf](http://oxmofm.com/wp-content/uploads/2014/05/Employment-and-Livelihoods-of-Sudanese-Refugees-in-Cairo_-Benjamin-Petrini.pdf).

37 United Nations High Commissioner on Refugees, "Syria Regional Refugee Response."

38 United Nations Development Programme, *Jobs Make the Difference*.

39 United Nations High Commissioner for Refugees, *3RP Regional Refugee & Resilience Plan 2017-2018 in Response to the Syria Crisis - Egypt*, February 16, 2017, <https://reliefweb.int/report/egypt/3rp-regional-refugee-resilience-plan-2017-2018-response-syria-crisis-egypt>.

40 3RP Regional Refugee & Resilience Plan, *2017 Progress Report*, 2017, <http://www.3rpsyriacrisis.org/>.

## كيف يساهم إدماج اللاجئين الناجح في اقتصادات الدول المستضيفة؟

بين عامي 2011 و2012، ثم تضاعف تقريباً مرة أخرى إلى 7.6 مليون دولار في عام 2014.<sup>44</sup> وبذلك قد يعزز السوريون من فرص العمل لأنهم يميلون إلى تأسيس أعمال صغيرة ومتوسطة كثيفة العمالة، في إطار أن قانون العمل المصري يتطلب أن يكون 90% من العاملين في أي عمل من المصريين.<sup>45</sup>

ويبدو أن المساهمة الاقتصادية الكبيرة التي يقدمها اللاجئون السوريون تشير إلى أن أحد أفضل الطرق وأكثرها كفاءة لبلد مضيف كي يستوعب اللاجئين ويدمجهم بنجاح هي ضمان استيعابهم في الاقتصاد بأقصى قدر ممكن من السلاسة. وعلى الرغم من النجاح الاقتصادي للبعض، لا يزال 88% من طالبي اللجوء مصنّفين على أنهم عرضة للتأثيرات السلبية.

### الدروس المستفادة

تُعزى المساهمات الناجحة للسوريين في الاقتصاد المصري إلى مجموعة متنوعة من العوامل أبرزها حسن النية العام تجاه السوريين، والسوق الاستهلاكية الكبيرة في مصر، وربما الأهم من ذلك شبكة الأعمال القائمة، وهي جمعية الأعمال السورية.

ويبدو أن الإطار القانوني هو بمثابة أهم عامل يحدد قدرة السوريين على الاندماج والمساهمة في الاقتصاد، حيث يواجه أولئك الذين يحاولون بدء أعمالاً تجارية بعض العقبات، على الرغم من محاولات الحكومة المصرية المساعدة. فلدى القطاع الخاص في مصر عملية تسجيل طويلة ومعقدة على نحو معروف، تجعل عملية اجتيازها على الأجنبي صعبة. وقد أكد البنك الدولي أن التعقيدات البيروقراطية في مصر يُمكن أن تعيق النمو المحتمل.<sup>46</sup> ومع ذلك تبذل الحكومة جهوداً متضافرة للإصلاح، والتي أدت بدورها إلى تعزيز ترتيب مصر في التصنيف العالمي للدول الذي يتعلق بسهولة بدء الأعمال التجارية.<sup>47</sup> وقد أنشأت مصر بشكل خاص وحدة لتسجيل الأعمال التجارية، وذلك من أجل تسهيل وتبسيط التعاملات بين أصحاب المشاريع والوكالات الحكومية. وقد ساعد ذلك على تخفيف تعقيد العملية من خلال تقليل عدد الهيئات التنظيمية التي يجب على رواد الأعمال في مصر العمل معها. وتشكل المؤسسات الصغيرة التي يتراوح عدد موظفيها بين واحد وأربعة موظفين ما يقرب من 60% من فرص العمل في القطاع الخاص في مصر، في حين يجلب أصحاب المشاريع السوريون خبرات ومهارات جديدة لهذا

المصرية بأكثر من 116 مليون دولار لعام 2017 و121 مليون دولار لعام 2018 بينما تتمثل التحديات المتبقية في قطاع التعليم في ازدحام الفصول الدراسية ونقص الموارد. في حين وجدت دراسة استقصائية أجريت عام 2015 أن حوالي 12% إلى 14% من الأطفال اللاجئين السوريين لم يلتحقوا بالمدارس أو كان معدل حضورهم أقل من ثلاث مرات في الأسبوع، وذلك بسبب الفقر العام أو عمالة الأطفال أو اكتظاظ الفصول الدراسية في المدارس الحكومية.<sup>41</sup>

ومن أجل معالجة هذه المشكلة، أنشأ السوريون مراكز تعليمية مجتمعية يتلقى فيها نحو سبعة آلاف طفل لاجئ التعليم، وتوظف هذه المراكز مئات المعلمين من اللاجئين. كما قدمت الحكومة عدة استثناءات للسوريين، ومن ضمنها السماح للمهنيين مثل الأطباء بالعمل في مجالهم دون الحصول على شهادة إضافية أو الحد الأدنى من الشهادات الجديدة، وإجمالاً فهناك أكثر من ألفي معلم سوري يعملون في المدارس المصرية. وقد سُمح للأطباء والمرضى السوريين بالاستثناء من قواعد الاعتماد، ويُسمح لهم بمعالجة السوريين.

### التأثير

في الوقت الذي استقر فيه السوريون وتوجهوا نحو تحقيق نجاحات في المجتمع المصري من خلال الاقتصاد، فوفقاً للهيئة العامة للاستثمار في مصر ساهم السوريون بنحو 792 مليون دولار في الاقتصاد المصري بين عامي 2011 و2016.<sup>42</sup> ومن المحتمل جداً أن يكون هذا الرقم أقل من التقدير الحقيقي، لأنه لا يحسب سوى الشركات المسجلة كملكية سورية أو بشراكة سورية، على عكس تلك المسجلة بأسماء مصرية، وهذا في حالة كونها مسجلة من الأساس. وفي الواقع فقد وجد العديد من اللاجئين عملاً في الاقتصاد غير الرسمي الكبير في مصر في قطاعات الملابس والأغذية والحرف والصناعة.<sup>43</sup> وقالت الجمعية المصرية للاستثمار الدولي في عام 2015 أن حوالي 15 ألفاً من أصحاب الأعمال السوريين وصلوا إلى مصر منذ عام 2011، وقد بلغت استثماراتهم 500 مليون دولار. ويمثل هذا العدد ما يقرب من 30% من الأعمال التي ازدهرت في سوريا قبل الحرب. بينما ارتفع الاستثمار المباشر من قِبَل السوريين عبر سوق الأوراق المالية في مصر، بعد عام 2011، إلى ثلاثة أضعاف تقريباً وذلك

41 United Nations High Commissioner for Refugees, *3RP Regional Refugee & Resilience Plan 2017-2018 in Response to the Syria Crisis - Egypt*.

42 Karen Leigh and Suha Ma'ayeh, "Syrian Firms Take Refuge Abroad - And Create Jobs," *Wall Street Journal*, March 11, 2016, <https://www.wsj.com/articles/syrian-firms-fleeand-create-jobs-amid-the-refugee-crisis-1457712969>.

43 Rawan Arar, Lisel Hintz, and Kelsey P. Norman, "The Real Refugee Crisis Is in the Middle East, Not Europe," *Washington Post*, May 14, 2016, [https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2016/05/14/the-real-refugee-crisis-is-in-the-middle-east-not-europe/?utm\\_term=.c8d4882c8c6c](https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2016/05/14/the-real-refugee-crisis-is-in-the-middle-east-not-europe/?utm_term=.c8d4882c8c6c).

44 Hisham Allam, "Syrian Refugees Are Finding Solace—and Good Business—in Cairo," *Take Part*, December 4, 2015, <http://www.takepart.com/feature/2015/12/04/syrian-refugees-cairo>.

45 Ibid.

46 World Bank Group, *Egypt: Promoting Poverty Reduction and Shared Prosperity*, September 2015, <http://documents.worldbank.org/curated/en/853671468190130279/pdf/99722-CAS-P151429-SecM2015-0287-IFC-SecM2015-0142-MIGA-SecM2015-0093-Box393212B-OUO-9.pdf>.

47 The World Bank, "Ease of Doing Business in Egypt, Arab Rep.," 2017, <http://www.doingbusiness.org/data/exploreconomies/egypt>.





سيدات تحضرن فصل تعليمي عن الطبخ نظمته كل من مؤسسة فرد ومشروع مم للطهي المنزلي في القاهرة. مصر 6 أبريل/نيسان 2016. مصدر الصورة: محمد عبد الغني، رويترز.

برواتب وساعات عمل مقبولة، إلا أن بعضهم أقر بأنهم يتعرضون للاستغلال.<sup>50</sup>

منذ عام 2013 طُلب من السوريين الحصول على تصريح عمل وإقامة، ويجوز إصدار تصاريح عمل لمن لديهم إقامة، ولكن ليس للذين يتم تصنيفهم من قبل الأمم المتحدة كلاجئين. في حين أن تصاريح الإقامة -التي يصعب الحصول عليها من الأساس- يجب تجديدها كل ستة أشهر. وبصرف النظر عن صعوبة الحصول عليها فإن مدة الستة أشهر لا تسهم في توفير الأمن لأرباب العمل، الذين سيترددون في توظيف شخص ما قد يخسرونه في غضون ستة أشهر. وبذلك فإن تمديد صلاحية تصاريح الإقامة سيكون بمثابة وسيلة بسيطة لتأمين السوريين في أوضاعهم المعيشية وفي فرص عملهم.

وثمة مسألة أخرى جديرة بالذكر وهي فعالية التدريب المهني لمساعدة السوريين على التكيف مع السوق، وقد تفاوت النجاح في هذا الأمر، حيث لم يتم دمج هذا التدريب المهني في المؤسسات القائمة ولم يستند إلى الإحتياجات الحقيقية لسوق العمل.

القطاع.<sup>48</sup> فوفقاً لمجموعة رجال الأعمال السوريين بمصر، يساهم المستثمرون السوريون في الاقتصاد من خلال بدء المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تركز على المهارات التقنية.<sup>49</sup>

ومع ذلك قد يستغرق الأمر بعض الوقت لكي يتمكن رواد الأعمال السوريين من الاستفادة من هذه الإصلاحات، حيث يجد البعض صعوبة في توظيف الآخرين، وفي السفر للعمل، وفي تلبية حصص التوظيف المصرية، أو في الحصول على التمويل أو الائتمان. أما بالنسبة لأولئك الذين ليسوا من زمرة رواد الأعمال فإن العمل في القطاع غير الرسمي الكبير في مصر يمكن أن يؤدي إلى المزيد من التحديات بالنسبة لهم. فعلى الرغم من أن الإصلاحات الرامية إلى تشجيع نمو الأعمال التجارية في القطاع الخاص، فاستمرار معدلات البطالة المرتفعة سيستمر في دفع المصريين وطالبي اللجوء إلى القطاع غير الرسمي. وعلى الرغم من تأكيد معظم العمال السوريين الذين أجريت معهم مقابلات لحساب تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على أنهم يتمتعون

48 United Nations Development Programme, *Jobs Make the Difference*.

49 Allam, "Syrian Refugees Are Finding Solace—and Good Business—in Cairo."

50 United Nations Development Programme, *Jobs Make the Difference*.

## ألمانيا

### نظرة عامة

على مدى العامين الماضيين، وصل ما يقدر بنحو 1.5 مليون لاجئ وطالب لجوء إلى ألمانيا، بعد فرارهم من مناطق الصراع الحالية في الشرق الأوسط والبلقان وآسيا الوسطى. وتمثل ألمانيا حالة مختلفة عن باقي الحالات في هذا التقرير. ففي صيف عام 2015 قررت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل قبول اللاجئين وطالبي اللجوء وذلك على الرغم من الضغط السياسي لإبعاد اللاجئين كما كان الحال في المجر. وقد جاء قرار ألمانيا بعد زيادة هائلة في طالبي اللجوء في عام 2014، حيث برزت بالفعل حاجة إلى تحديث التشريعات لمراعاة التدفق الكبير للأشخاص.<sup>51</sup>

وقد جددت ألمانيا جهودها الرامية إلى إدماج طالبي اللجوء، حيث عدلت الحكومة الألمانية عملية طلب اللجوء أربع مرات في عام 2015 من أجل مواجهة العدد المتزايد من اللاجئين وطالبي اللجوء.<sup>52</sup> حيث تبحث دراسة الحالة هذه الجهود التي تبذلها ألمانيا لدمج اللاجئين، والأثر الإيجابي المحتمل للهجرة على الاقتصاد الألماني، والتحديات الاقتصادية الرئيسية التي تواجهها ألمانيا في دمج اللاجئين وفي تنفيذ قوانينها. وفي حين أن تأثير الهجرة على السياسة الداخلية الألمانية خارج نطاق هذه الدراسة، تجدر الإشارة إلى أن سياسة الهجرة واللاجئين أصبحت قضية سياسية بارزة ساهمت في صعود حزب اليمين المتطرف البديل من أجل ألمانيا. ومع ذلك ففي عام 2017 أعرب نحو 37% من الألمان عن ثقتهم في أن بلادهم قادرة على التغلب على التحديات التي تشكلها تدفقات المهاجرين، في حين أن ما يقرب من 32% يشككون في هذا الأمر، مما يمثل انتكاساً عن عام 2015 عندما كان هؤلاء المشككون من ضمن الأغلبية الواثقة.<sup>53</sup>

### التأثير

إن الزيادة الهائلة في أعداد المهاجرين إلى ألمانيا تتحدى قدرة البلد على دمج اللاجئين. فالاقتصاد الألماني ملائم تمامًا لإدماج أشخاص جدد في الاقتصاد، ولكن البلد بدأ في وضع إجراءات لاستيعاب طالبي اللجوء فقط في عام 2015، ولا تزال عملية القيام بذلك عملاً جارياً. ففي عام 2015 أنفقت ألمانيا 16 مليار يورو، أي 0.5% من إجمالي الناتج المحلي على المهاجرين.<sup>54</sup> وفي عام 2016، قالت الحكومة الألمانية إنها تتوقع أن تنفق 93,6 مليار يورو لدعم اللاجئين على مدى السنوات الخمس المقبلة.<sup>55</sup> وفي تلك السنة أنفقت برلين 20.3 مليار يورو على تدابير لمساعدة المهاجرين، ومكافحة الهجرة القسرية والتهجير.<sup>56</sup>

ويستند قانون الهجرة الألماني على ثلاث ركائز: القانون الدولي، وقانون الاتحاد الأوروبي، والقانون الدستوري وقانون الدولة الألماني.<sup>57</sup> فالحكومة الاتحادية هي المسؤولة عن تمرير التشريعات، في حين أن الولايات الاتحادية هي المسؤولة عن التنفيذ، ولها سلطة التشريع بشأن القضايا التي لا يُعطيها القانون الاتحادي. وتضطلع البلديات في ألمانيا أيضًا بدور تنفيذي، وفي كثير من الحالات يُمنح لها دورًا كبيرًا، وذلك وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.<sup>58</sup> ويشرف المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين على عملية اللجوء، كما يقوم بإدارة وتصميم دورات اللغة والاندماج. وبمجرد تسجيل طالب اللجوء يمكن وضع الشخص في واحدة من ثلاث فئات: (1) اللجوء الدستوري (يقتصر على الأشخاص الذين يعانون من الاضطهاد من الجهات الحكومية لأسباب سياسية)؛ (2) وضع اللاجئين (وفقًا لاتفاقية اللاجئين لعام 1951 وشروط اللجوء). (3) أشكال أخرى من الحماية تسمى حظر الترحيل.<sup>59</sup>

51 "The Makings of Merkel's Decision to Accept Refugees," Der Spiegel, August 24, 2016, <http://www.spiegel.de/international/germany/a-look-back-at-the-refugee-crisis-one-year-later-a-1107986.html>

52 Federal Office for Migration and Refugees, "Migration, Integration, Asylum: Political Developments in 2015," 2016, [https://www.bamf.de/SharedDocs/Anlagen/EN/Publikationen/EMN/Politikberichte/emn-politikbericht-2015-germany.pdf?\\_\\_blob=publicationFile, 5](https://www.bamf.de/SharedDocs/Anlagen/EN/Publikationen/EMN/Politikberichte/emn-politikbericht-2015-germany.pdf?__blob=publicationFile, 5).

53 Konstantin Klein, "New Study Shows Consistent German Public Opinion on Refugees," Deutsche Welle, May 12, 2017, <http://www.dw.com/en/new-study-shows-consistent-german-public-opinion-on-refugees/a-38823623>.

54 Organisation for Economic Co-operation and Development, Migration Policy Debates, No. 13, January 2017, <https://www.oecd.org/els/mig/migration-policy-debates-13.pdf>.

55 Frank Jordans, "Report: Germany to Spend \$106 Billion on Refugees," Associated Press, May 14, 2016, <https://apnews.com/7b006f0e42d040f09b23616275478780>.

56 "Germany Spent 20 Billion Euros on Refugees in 2016," Deutsche Welle, May 24, 2017, <http://www.dw.com/en/germany-spent-20-billion-euros-on-refugees-in-2016/a-38963299>.

57 German Federal Office for Migration and Refugees, Migration, Integration, Asylum: Political Developments in Germany 2015, 2016, [https://www.bamf.de/SharedDocs/Anlagen/EN/Publikationen/EMN/Politikberichte/emn-politikbericht-2015-germany.pdf?\\_\\_blob=publicationFile](https://www.bamf.de/SharedDocs/Anlagen/EN/Publikationen/EMN/Politikberichte/emn-politikbericht-2015-germany.pdf?__blob=publicationFile).

58 Eva Degler and Thomas Liebig, Finding Their Way: Labour Market Integration of Refugees in Germany, Organisation for Economic Co-operation and Development, March 2017, <https://www.oecd.org/els/mig/Finding-their-Way-Germany.pdf>

59 Michael Kalkmann, Country Report, Germany, Asylum Information Database and the European Council on Refugees and Exiles, November 16, 2015, [http://www.asylumineurope.org/sites/default/files/report-download/aida\\_-\\_germany\\_thirupdate\\_final.pdf](http://www.asylumineurope.org/sites/default/files/report-download/aida_-_germany_thirupdate_final.pdf)

## كيف يساهم إدماج اللاجئين الناجح في اقتصادات الدول المستضيفة؟

### "ويعد سوق العمل الألماني مناسب تمامًا لاستيعاب اللاجئين وطالبي اللجوء."

وعلى المدى الطويل وبالنظر إلى شيخوخة السكان في ألمانيا، يمكن أن يُساعد تدفق اللاجئين على منع تراجع النمو المتوقع على المدى المتوسط. وقد حث صندوق النقد الدولي ألمانيا على تبني سياسات لإدماج اللاجئين في سوق العمل الحالية، مؤكدًا أن مثل هذه الإصلاحات لن تقتصر فقط على منع تراجع النمو المتوقع على المدى المتوسط، بل ستحفظ الاستهلاك الخاص والاستثمار على المدى القصير.<sup>66</sup> وفي عام 2016 توسع الاقتصاد الألماني في أسرع وتيرة له في خمس سنوات، ويرجع ذلك جزئيًا إلى زيادة الإنفاق المعيشي بسبب تدفق اللاجئين.<sup>67</sup>

ومع ذلك، تواجه ألمانيا عددًا من التحديات، حيث وجد تحليل أجرته صحيفة الفايانانشيال تايمز أن 10% من المناطق الألمانية التي لديها أكبر عدد من اللاجئين، لديها بطالة أكبر وعدد أقل من الوظائف مقارنة بمتوسط البطالة في البلاد.<sup>68</sup> ويستند توزيع طالبي اللجوء إلى توافر أماكن الإقامة وحجم سكان الدولة والإيرادات الضريبية والبلد الأصلي للاجئين.<sup>69</sup> والنتيجة هي أن العديد من الناس يتم وضعهم بشكل غير متناسب في مناطق ارتفاع معدلات البطالة مما يحد من الفرص المتاحة.<sup>70</sup> بينما يعرب بعض الألمان عن استيائهم من الفوائد، بما في ذلك منح السكن، التي يحصل عليها اللاجئين السوريون.<sup>71</sup>

وبشكل عام، فالأشخاص الذين يبحثون عن عمل في ألمانيا مؤهلون للحصول على فرص عمل منخفضة المهارات. ففي عام 2017، تبنى معهد سوق العمل والبحوث المهنية في ألمانيا أن حوالي 50% من طالبي اللجوء في ألمانيا سيتم توظيفهم في غضون خمس سنوات من وصولهم. وبحلول النصف الأول من

وأثناء عملية اللجوء يعيش المهاجرون في مراكز تديرها الحكومة لمدة تصل إلى ستة أشهر في حين تتم مراجعة طلباتهم. وتوفر الحكومة الألمانية لهؤلاء الأشخاص خمسمائة ساعة من التدريب اللغوي ومائة ساعة من التعليم المدني. بعد ذلك يتم نقل المتقدمين إلى السكن الجماعي، ومساعدتهم في العثور على شقة، أو البحث عن سكن على نفقاتهم الخاصة. ويمكن لمن حصل على صفة اللجوء أو منح مركز اللاجئ العمل في ألمانيا.<sup>60</sup> وقد كُلفت وكالة التوظيف الاتحادية بمساعدة طالبي اللجوء واللاجئين في العثور على عمل وإدماجهم في سوق العمل.<sup>61</sup> واعتبارًا من فبراير/شباط 2017 تم تسجيل 455,000 من طالبي اللجوء واللاجئين لدى السلطات الاتحادية، بما يُمثل 9% من جميع الباحثين عن عمل المسجلين في ألمانيا.<sup>62</sup> ولكن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قالت من بين 455 ألفًا، فأغلبية العظمى ما زالت تشارك في التدابير المتعلقة بالاندماج، وبالتالي لم يُسجل سوى 177 ألفًا فقط كعاطلين عن العمل ويحتاجون للعمل (6.4% من إجمالي الباحثين عن عمل).<sup>63</sup>

ويعد سوق العمل الألماني مناسب تمامًا لاستيعاب اللاجئين وطالبي اللجوء، فقد انخفض معدل البطالة في البلاد إلى مستوى قياسي منخفض بلغ 5.5% في سبتمبر/أيلول 2017، ويمكن للاقتصاد ككل أن يستفيد من المهاجرين الأصغر سنًا الذين يدخلون سوق العمل.<sup>64</sup> ففي عام 2015 قال وزير الاقتصاد سيجمار جابرييل إن زيادة الإنفاق الحكومي على اللاجئين ستكون بمثابة حزمة محفزة للاقتصاد الألماني، وهو ذات الأمر الذي يكرره الاقتصاديون الألمان.<sup>65</sup> وهذا منفصل عن الإنفاق الحكومي على اللاجئين، الذي كان بمثابة فرصة كبيرة للقطاع الخاص. ففي عام 2017 قامت الدولة بضح 800 مليون يورو كدعم نقدي لبناء مساكن جديدة، معظمها للاجئين، ليكون ذلك بمثابة تحفيز نقدي وعلى الأرجح لم تكن لتتلقاه الدولة في حالات أخرى.

60 Refugees are also granted stipends and other forms of government assistance.

61 Degler and Liebig, Finding Their Way.

62 Ibid.

63 Ibid.

64 "German Jobless Rate Falls Once More," Deutsche Welle, September 29, 2017, <http://www.dw.com/en/german-jobless-rate-falls-once-more/a-40744006>.

65 "Germany's Gabriel Says Refugee Spending Like Stimulus Package," Reuters, October 14, 2015, <http://www.reuters.com/article/us-germany-economy-gabriel-refugees/germanys-gabriel-says-refugee-spending-like-stimulus-package-idUSKCN05816X20151014>; Stefan Trines, "Lessons from Germany's Refugee Crisis: Integration, Costs, and Benefits," World Education News and Reviews, May 2, 2017, <https://wenr.wes.org/2017/05/lessons-germanys-refugee-crisis-integration-costs-benefits>.

66 International Monetary Fund, "Germany: Staff Concluding Statement of the 2016 Article IV Mission," May 9, 2016, <http://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/52/mcs050916>.

67 Michael Nienaber and Joseph Nasr, "German Economy Surges at Fastest Rate in Five Years," Reuters, January 12, 2017, <http://uk.reuters.com/article/uk-germany-economy-gdp/german-economy-surges-at-fastest-rate-in-five-years-idUKKBN14W103>.

68 Valentina Romei, Billy Ehrenberg-Shannon, Haluka Maier-Borst, and Guy Chazan, "How Well Have Germany's Refugees Integrated?" Financial Times, September 19, 2017, <https://www.ft.com/content/e1c069e0-872f-11e7-bf50-e1c239b45787?mhq5j=e7>.

69 Ibid.

70 Ibid.

71 Jeanne Carstensen, "A Small German City Finds It's Not Easy Welcoming Hundreds of Syrian Refugees," PRI, July 20, 2017, <https://www.pri.org/stories/2017-07-20/small-german-city-finds-its-not-easy-welcoming-hundreds-syrian-refugees>.



لاجئون سوريون يصلون لمخيم للاجئين والمهاجرين في بلدة فريدلاندر في ألمانيا 4 أبريل/نيسان 2016. مصدر الصورة: كاي، رويترز. عبد الغني، رويترز.

وقد أشار أصحاب العمل إلى نقص المهارات التقنية واللغوية على حد سواء كمشاكل رئيسية. فهذا هو الحال خاصة بالنسبة للشركات الألمانية الكبيرة التي تفضل التوظيف من خلال برامج التدريب المهني.<sup>72</sup> ووفقاً لدراسة استقصائية بشأن أرباب الأعمال الألمان، والتي أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا وغرفة التجارة في ميونخ وبافاريا العليا، ومجلس الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فأكثر من 80% من المشاركين راضون بشكل عام أو كامل عن عملهم رغم ذلك.<sup>74</sup> بينما أفاد أكثر من 60% من أصحاب العمل هؤلاء أن نقص مهارات اللغة الألمانية لدى العمال يُمثل مشكلة، يليهم 25%

عام 2016، وجد 10% من اللاجئين الذين جاءوا إلى ألمانيا خلال عام 2015 عملاً، وكذلك 22% من الذين وصلوا إلى عام 2014، و31% ممن حصلوا على اللجوء في عام 2013. غير أن هذه الأرقام تشمل التدريب غير مدفوع الأجر والعمالة المؤقتة. وعند القياس بالعمالة الكاملة حصل 5% فقط من اللاجئين الذين وصلوا في عام 2015 على فرص عمل وذلك في النصف الأول من عام 2016، و13% من الذين وصلوا في عام 2014، و21% من الذين وصلوا في عام 2013.<sup>72</sup> وفي حين أن الأرقام قد تكون صغيرة، فإنها تمثل اتجاهًا تصاعديًا طفيفًا ولكن متسقًا.

72 Kate Brady, "Study: 50 Percent of Refugees at Work in Germany within Five Years," Deutsche Welle, April 20, 2017, <http://www.dw.com/en/study-50-percent-of-refugees-at-work-in-germany-within-five-years/a-38510486>.

73 Georgina Prodhon, "Top German Companies Say Refugees Not Ready for Job Market," Reuters, September 13, 2016, <http://in.reuters.com/article/europe-migrants-germany-companies/top-german-companies-say-refugees-not-ready-for-job-market-idINKCN11J2BW>

74 Degler and Liebig, *Finding Their Way*, 33-35.

## كيف يساهم إدماج اللاجئين الناجح في اقتصادات الدول المستضيفة؟

### الدروس المستفادة

بذلت الحكومة الألمانية جهدًا كبيرًا لاستيعاب تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين وطالبي اللجوء وتزويدهم بالخدمات الحكومية. ورغم أن ألمانيا تقدم التدريب اللغوي والتعليم المدرسي، فالتحدي على المدى الطويل هو التأكد من أن هذه السياسات فعالة وتوفر سبيلًا للأشخاص للاندماج في الاقتصاد. وحتى الآن تقوم ألمانيا بعمل جيد في التعامل مع الأزمة. لكن مع تراجع الأزمة الحالية، ستكون هناك تحديات في تنفيذ السياسات المتعلقة بهذا الأمر على مختلف مستويات الحكومة الألمانية والوكالات التي لا تُعَد ولا تُحصَى للمشاركة في هذه المهمة. وقد واجهت الحكومة الألمانية بالفعل صعوبات في تحديد مجموعات المهارات الفردية ومستويات التعليم، وهي جانب أساسي للمساعدة في إدماج طالبي اللجوء في الاقتصاد. وقد تزداد حدة المشكلة بعد أن يتمكن العمال المهرة من العثور على عمل، مما يترك عددًا كبيرًا من الأفراد غير المؤهلين للوظائف ذات المهارات المتدنية. ويؤدي الافتقار إلى التعليم عند الكبار إلى تفاقم هذه المشكلة ويخلق ما يعرف بـ"تحدي المهارات" بالإضافة إلى حاجز اللغة. فعلى الرغم من علم الحكومة الألمانية بهذه القضايا، فليس من السهل إيجاد حلول سياسية ممكنة.

إن الصعوبات والفرص مفهومة جيدًا، ويتمثل التحدي الآن في أن تواصل الحكومة جهودها الرامية إلى تنفيذ سياسات تهدف إلى إدماج اللاجئين في سوق العمل، وسوف تتصدى برلين لهذه القضية في المستقبل المنظور، وستظل بدورها دراسة حالة لأفضل السبل لدمج اللاجئين في الاقتصادات المتقدمة.

أشاروا إلى المهارات المهنية، و23% آخرين ممن أعربوا عن قلقهم بشأن مدة الإقامة.<sup>75</sup>

الحواجز اللغوية ليست فريدة من نوعها بالنسبة لألمانيا، ولكنها تشكل تحديًا واضحًا فنظام التعليم الألماني ونظام التصديق/التأهيل/التدريب معقد ويتطلب إتقان اللغة الألمانية. وفي البلدان المتقدمة يُعتبر متوسط مشاركة المهاجرين في الاقتصاد منخفضًا، ومع مرور الوقت الذي يقضيه المهاجرون في البلاد تتحسن المهارات اللغوية والخبرة العملية ذات الصلة، وذلك وفقًا لصندوق النقد الدولي.<sup>76</sup> وقد اتخذت الحكومة الألمانية خطوات للحد من قضية حاجز اللغة، ولكن لا تزال هناك مشاكل.

وعلى المدى الطويل ستواجه ألمانيا تحديات في استيعاب طالبي اللجوء واللاجئين في سوق العمل الذين يفتقرون إلى التعليم أو لديهم القليل من المهارات أو الذين ليس لديهم مهارات على الإطلاق. وسيتعين على الحكومة الألمانية أيضًا أن تبذل جهدًا كبيرًا لتحديد مستوى مهارة طالبي اللجوء واللاجئين من أجل تحديد أفضل لدمجهم في قطاعات مختلفة في الاقتصاد الألماني. ويتمثل التحدي الأوسع في التعرف على كيفية تصميم نهج لدمج اللاجئين من ذوي التعليم البسيط ليتجاوز التدريب اللغوي والتربوي المدني، وكذلك في بناء المهارات الأساسية التي ستسمح لهم بدخول سوق العمالة الذي يحتاج فقط إلى قليل من المهارات وهم مُعدون بشكل كامل.

75 Ibid.

76 Shekhar Aiyar, Bergljot Barkbu, Nicoletta Batini, Helge Berger, et al., *The Refugee Surge in Europe: Economic Challenges*, IMF Staff Discussion Note, International Monetary Fund, January 2016, <https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2016/sdn1602.pdf>.



### خاتمة

كبير، إلا أن تسجيل الشركات لا يزال يواجه بيروقراطية شديدة. وعلى النقيض من ذلك تتمتع ألمانيا باقتصاد قوي قادر على استيعاب اللاجئين، وقد استحدثت بنية قانونية متطورة لدمجهم.

ويؤثر الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين أنفسهم أيضًا على السهولة التي يندمجون بها في مجتمع البلد المضيف. ويوجد العديد من طالبي اللجوء الموجودين في بلدان الشرق الأوسط لأنهم يفتقرون إلى وسائل الانتقال إلى البلدان التي تتمتع بفرص اقتصادية أفضل. وبصفة عامة يعني هذا أن طالبي اللجوء لديهم دخل منخفض وتعليم قليل. بالإضافة إلى أن العديد من طالبي اللجوء في الشرق الأوسط يعتبرون أنفسهم في بلدان عبور: فهم إما في طريقهم إلى بلدان أخرى، أو يأملون في العودة إلى وطنهم بعد انتهاء الصراع الذي دفعهم إلى الخروج منه. وبالتالي فهم يؤخرون التقدم بطلب للحصول على الإقامة وترسيخ أنفسهم داخل مجتمعاتهم الجديدة. وألمانيا - مرة أخرى - تبرز في هذا الصدد. فإدراكًا منها بأن اللغة ستكون عائقًا أمام معظم طالبي اللجوء، فإنها تطلب من كل من يصل إليها أن يتعلم لغتها. وبمجرد أن يتمكن طالبو اللجوء بمستوى معين من الكفاءة في اللغة الألمانية، فإن نظام التعليم، الذي يمول معظمه من القطاع العام سيفتح لهم، مما يتيح لهم اكتساب مهارات العمل. ويرى طالبو اللجوء أيضًا ألمانيا كوجهة نهائية وليس بلد عبور. ومع ذلك، لا تزال مساعدة اللاجئين الأقل تعليمًا على إيجاد عمل في ألمانيا تمثل تحديًا.

### التوصيات

على الرغم من التحديات التي تواجهها دول الشرق الأوسط والتي تم رصدها في هذا التقرير، تشير دراسات الحالة إلى أن المساعدات المالية والتقنية يمكن تطبيقها بطرق مختلفة لمساعدة البلدان المضيضة على دمج اللاجئين بشكل أفضل:

- يجب أن تعمل الحكومات بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية للمساعدة على ضمان الشرعية والمشاركة المحلية.<sup>78</sup>
- في حين أن التشريعات في نهاية المطاف مسألة يُمكن للدولة المضيضة تحديدها وسنها، فإن إشراك مجتمع اللاجئين في المناقشات قد يساعد على ضمان تحديد احتياجاتهم بدقة.<sup>79</sup>

يساعد هذا العرض على إلقاء الضوء على العوامل التي تشكل كيفية تأثير تدفق طالبي اللجوء على البلد المضيف، وتعتبر بعض هذه العوامل وما يتصل بها من تحديات سهل التعامل معها أكثر من غيرها، لكن فهمها يُمكن أن يساعد البلدان المضيضة على تحديد أفضل السبل لدمج اللاجئين وتحسين تأثيرهم على البلد المضيف. ظهرت ألمانيا في تناقض كبير مع بلدان الشرق الأوسط التي بحثها هذا التقرير من حيث اتخاذها لخطوات هامة خلال عامين فقط لإنشاء برنامج شامل لدمج اللاجئين.

"ظهرت ألمانيا في تناقض كبير مع بلدان الشرق الأوسط التي بحثها هذا التقرير من حيث اتخاذها لخطوات هامة خلال عامين فقط لإنشاء برنامج شامل لدمج اللاجئين."

ويُشكل الاقتصاد الأساسي للبلد المضيف مؤشرًا لما إذا كانت هناك فرص عمل كافية لطالبي اللجوء أم لا. بالإضافة إلى أن البلدان المضيضة تحتاج إلى مسار قانوني واضح لطالبي اللجوء للحصول على الوظائف. وتفتقر تونس ولبنان إلى هذا الهيكل القانوني. ففي حالة لبنان، هناك تحديات اجتماعية وسياسية محددة تعرقل إنشاء هذا الهيكل القانوني. وفي الوقت نفسه، لم تضع تونس حتى الآن قانونًا واضحًا بشأن طالبي اللجوء، على الرغم من عملها طبقًا لأحد القوانين منذ سنوات. ولدى مصر طريق أوضح لطالبي اللجوء إما للحصول على تصريح إقامة أو التسجيل لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ولكن هناك عقبات أخرى تنتظر أولئك الذين يحصلون على أوراقهم. ففي حين أن المدارس الحكومية مفتوحة - على سبيل المثال - للاجئين، حيث بذلت وزارة التعليم جهودًا متضافرة لإدماج الطلاب السوريين في النظام المدرسي، يدفع السوريون نفس الرسوم المدرسية التي يدفعها المصريين، مما قد يشكل عبئًا ماليًا عليهم.<sup>77</sup> وفي حين أن مصر لديها سوق عمل

77 Ahmed Aleem, "How Egypt Is Promoting Education for Syrian Students," *Al-Monitor*, September 4, 2016, <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/09/egypt-syrian-students-classes-education-government-efforts.html>.

78 United Nations Development Programme, *Jobs Make the Difference*.

79 Ibid.

## كيف يساهم إدماج اللاجئين الناجح في اقتصادات الدول المستضيفة؟

ما تواجهه مشكلة التكاليف الكبيرة المرتبطة بهذا الأمر، كذلك اللازمة لتطوير الهياكل القانونية اللازمة لمراجعة الأوراق الخاصة باللاجئين، ورفع مستوى قوانينها المتعلقة بالاستثمار الأجنبي من أجل استيعاب اللاجئين على نحو أفضل.

وضع برامج توعية لمكافحة الأفكار النمطية السلبية المستمرة بشأن اللاجئين.

يُعد تطوير البرامج التي تستهدف المناطق التي تأثرت بأزمة اللاجئين بشكل سلبي أمراً حيوياً، وفي حين أن المعونة الإنسانية الفورية مهمة، فتخصيص التمويل للوفاء بالاحتياجات المحددة للبلد المضيف يُمكن أن يُساعد في التخفيف من الأثر السلبي لطالبي اللجوء.

• من شأن تسهيل عملية طلب الإقامة وتوسيع نطاق صلاحية الإقامة أن يكون وسيلة بسيطة لمنح اللاجئين الأمن فيما يتعلق بأوضاعهم المعيشية وفرص العمل.

• تقديم المساعدة التقنية والمالية هو وسيلة للبلدان التي لا تستضيف لاجئين لمساعدة اللاجئين على الاندماج في البلدان المضيفة لهم. فغالبًا ما يتطلب التدريب المهني أموالاً أكثر مما تستطيع الدولة المضيفة توفيره، ولكنه سيصبح رائعًا ومفيدًا لكل من اللاجئين والمواطنين.

• يتطلب تعديل الأطر القانونية والمؤسسية أيضًا تمويلًا كبيرًا، وهناك حاجة ماسة إلى ورش عمل تساعد اللاجئين على تجاوز مناخ العقبات البيروقراطية والإدارية، ولكنها مكلفة.

• ينبغي أن تشمل برامج ومشاريع المعونة المقدمة للاجئين تقديم العون للاجئين ومساعدة الدول المضيفة التي غالبًا

## عن المؤلفين

**فيصل عيتاني** هو كبير باحثين في مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط بالمجلس الأطلنطي، يركز عمله البحثي على الصراع السوري وأثاره الإقليمية. وهو أيضا محاضر حول سياسات الشرق الأوسط بجامعة جورج واشنطن. ولد عيتاني ونشأ في مدينة بيروت بلبنان، عاش وعمل في العديد من الدول العربية. وقبل انضمامه إلى المجلس الأطلنطي، عمل عيتاني محللا للمخاطر يقدم المشورة للحكومات والشركات والمنظمات الدولية بشأن القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية في الشرق الأوسط. قدم عيتاني العديد من الافادات لحكومة الولايات المتحدة وحلفائها حول الصراع في سوريا وأثاره على مصالحهم. يحمل عيتاني درجة الماجستير في الدراسات الاستراتيجية والاقتصاد الدولي من كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز، وشهادة في السياسة العامة من جامعة جورج تاون، ودرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأميركية في بيروت.

**ميريت مبروك** هي نائبة المدير ومدير البحوث والبرامج في مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط بالمجلس الأطلنطي. في السابق كانت مبروك باحثة غير مقيمة في مشروع العلاقات الأمريكية الشرق أوسطية بمركز بروكينجز. انتقلت من القاهرة إلى العاصمة الأمريكية واشنطن دي سي حيث شغلت منصب مدير الاتصالات لمندى البحوث الاقتصادية. شغلت مبروك -التي تزيد خبراتها عن عشرين عاماً في مجال الصحافة- منصب المدير المشارك لعمليات النشر في دار نشر الجامعة الأمريكية في القاهرة، وكانت الناشر المؤسس لصحيفة ديلي ستار ايجيب، والتي تعرف الآن بـ ديلي نيوز ايجيب، والتي كانت في ذلك الوقت الصحيفة اليومية المستقلة الوحيدة باللغة الإنجليزية في مصر، عملت مبروك مديراً في شركة IBA ميديا التي تنتج أكبر المجلات باللغة الإنجليزية في المنطقة. وقد كتبت مؤخراً فصلاً بعنوان "والآن من أجل شيء مختلف تماماً: ثورة وسائل الإعلام العربية الصغيرة"، وهو فصل في كتاب جديد عن التحولات العربية وإعادة بناء الشرق الأوسط. تحمل مبروك شهادة البكالوريوس في الإعلام من الجامعة الأمريكية بالقاهرة ودرجة الماجستير في الصحافة الإذاعية من الجامعة نفسها.

**كريم ميزران** هو كبير باحثين في مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط بالمجلس الأطلنطي. يركز اهتماماته البحثية على عمليات التغيير في شمال أفريقيا. بصفته باحثاً مرموقاً، فإن الدكتور ميزران يقدم فهماً عميقاً لعملية الانتقال في ليبيا وأماكن أخرى في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه حالياً محاضراً حول دراسات الشرق الأوسط في كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز، حيث يقوم بتدريس تاريخ وسياسة شمال أفريقيا. وعلى مدى السنوات الثماني الماضية، كان دكتور ميزران مديراً لمركز الدراسات الأمريكية في روما. نشرت تحليلاته حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نطاق واسع في المجلات والمنشورات المختلفة بالإيطالية واللغات الأخرى. حصل دكتور ميزران على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة جونز هوبكنز،

## كيف يساهم إدماج اللاجئين الناجح في اقتصادات الدول المستضيفة؟

وحصل على درجة عليا في القانون المقارن من جامعة روما (لاساينزا)، وماجستير في القانون المقارن من جامعة جورج واشنطن، ودرجة الماجستير في الدراسات العربية من جامعة جورج تاون، وبكالوريوس في الإدارة من كلية هايرم.

**إليسا ميلر** هي باحثة غير مقيمة مع مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط بالمجلس الأطلنطي، تركز اهتماماتها البحثية على التطورات السياسية والأمنية في ليبيا وتونس ومصر. وقد عملت سابقاً كمدير مساعد في مركز الحريري. تدرس ميلر حالياً في كلية فليتشر للقانون والدبلوماسية في جامعة تافتس للحصول على درجة الماجستير في القانون والدبلوماسية. قبل انضمامها إلى مركز الحريري في عام 2015، عملت ميلر كمساعد للمشروعات في فريق الانتخابات في المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية. تخرجت ميلر من جامعة تافتس في عام 2014، حيث حصلت على شهادة البكالوريوس في العلاقات الدولية والأمن الدولي.

**أرون ستاين** هو كبير باحثين في مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط بالمجلس الأطلنطي. يركز اهتماماته البحثية على العلاقات الأمريكية التركية والسياسة الخارجية التركية والصراع السوري وسياسات منع الانتشار النووي والبرنامج النووي الإيراني. كان دكتور ستاين باحثاً في مركز جنيف لسياسات الأمن وباحثاً في المعهد الملكي للخدمات المتحدة وباحث في مركز دراسات الاقتصاد والسياسة الخارجية. كما عمل دكتور ستاين مستشاراً لمجموعة الأزمات الدولية في إسطنبول، وقام بنشر مقالات وتقارير عن القدرات النووية التركية والانتخابات التركية. حصل دكتور ستاين على درجة البكالوريوس في السياسة من جامعة سان فرانسيسكو ودرجة الماجستير في دراسات السياسة الدولية من معهد مونتييري للدراسات الدولية. كما حصل على درجة الدكتوراه في دراسات الشرق الأوسط والدراسات المتوسطة من كينجز كوليدج بلندن.







# مجلس مديرو المجلس الأطلنطي

## الرئيس

\* جون إم. هنتسمان

## الرئيس الفخري، المجلس الاستشاري الدولي

برنت سكوكروفت

## الرئيس والمدير التنفيذي

\* فريدريك كيمب

## نواب الرئيس التنفيذيون

\* أدريان أرشت

\* ستيفن جاي. هادلي

## نواب الرئيس

\* روبرت جاي أبرنيثي

\* ريتشارد دبليو إدلمان

\* سي بويدن جراي

\* جورج لوند

\* فيرجينيا أ. مولبرجر

\* دبليو ديفير بيرسون

\* جون جاي ستودزينسكي

## أمين صندوق

\* بريان سي مك هندرسون

## سكرتير

\* والتر بي سلوكومب

## المديرون

ستيفان أبريال

عودة أبردين

\* بيتر أكرمان

تيموثي دي آدمز

برتراند مارك ألين

جون آر ألين

\* مايكل أندرسون

مايكل إس أنصاري

ريتشارد إل أرميتاج

ديفيد دي أوفهوسر

إليزابيث اف باجلي

\* رفيق أ. بيزري

دينيس سي. بلير

\* توماس بلير

فيليب أم بريدلوف

روبين إيه بريجيتي

مايرون بريليان

\* إستر بريمر

آر نيكولاس بيرنز

\* ريتشارد آر بيرت

مايكل كالفي

جيمس إيه كارتر

جون إيه تشابوتون

أحمد شاراي

ساندرا تشارلز

ميلاني تشن

جورج تشوبيفسكي

ويسلي كيه كلارك

ديفيد دبليو كريج

\* رالف دي كروسبي

نيلسون دبليو كوينجهام

ايفو إتش دالدر

أنكيت إن ديساي

\* بولا جيه. دوبريانسكي

كريستوفر جود

كونرادو دورنيه

توماس جاي. إيجان

\* ستيفن إيه إيزنستات

توماس آر إلدريدج

جولي فينلي

لورانس بي فيشر II

\* آلان إتش فلايشمان

\* رونالد إم فريمان

لوري إس فولتون

كورتني جيدولديج

روبرت إس جيلبارد

توماس إتش جلوسر

شيرلي دبليو جودمان

ميكايل هاجستروم

إيان هاجو

أمير هاندجاني

جون دي هاريس II

فرانك هاون

مايكل في هايدن

أنيت هيوسر

إد هولاند

\* كارل في هوبكنز

روبرت دي هورماتس

ميروسلاف هورناك

ماري إل هاوول

وولفجانج إف

ديبورا لي جيمس

روبن جيفري

جويا إم جونسون

\* جيمس إل جونز

لورانس سي كاناريك

ستيفن آر كابيس

\* ماري بيكا كارب

زلماي خليل زاد

روبرت إم كيميت

هنري كيسنجر

فرانكلين دي كرامر

ريتشارد لوسون

\* جان إم لودال

\* جين هول لوتي

ويليام جاي لين

عزت مجيد

ويندي دبليو ماكينز

زازا ماموليشفيلي

ميان إم مانشا

جيراردو ماتو

وليام ماير

تي آلان مكارتور

جون إم ماك هوج

إريك دي كيه ميلبي

فرانكلين سي ميلر

جيمس إن ميلر

جوديث إيه ميلر

\* ألكسندر في ميرتشيف

سوزان موليناري

مايكل جاي موريل

ريتشارد مورنينجستار

جورجيت موسبر

توماس آر نيديس

فرانكو نوسشيس

جوزيف سي ناي

هيلدا أوتشوا - بريمبورج

شون سي أوكيف

أحمد إم أورين

سالي إيه بانتر

أنا أي بالاسيو

كارلوس باسكوال

آلان بيلجريني

ديفيد إتش. بيترايوس

توماس آر بيكيرينج

دانيال بي. بونيمان

دانيال إم. برايس

أرنولد إل بونارو

روبرت رانجيل

توماس جيه. ريدج

تشارلز أو. روسوتي

روبرت أو. رولاند

هاري ساشينيس

برنت سكوكروفت

راجيف شاه

ستيفن شايرو

كريس سينج

جيمس جي ستافريديس

ريتشارد جاي ستيلي

بولا ستيرن

روبرت جاي ستيفنز

روبرت إل ستوت

جون إس تانر

\* إلين أو. تاوشر

نathan دي تيببتي

فرانسيس إم تاونسن

كلايد سي توكل

بول توومي

ميلاني فيرفير

إنزو فيسكوسي

تشارلز إف والد

مايكل إف. والش

ماسيج ويتوكي

نيل إس ولين

ماري سي بيتس

دوف إس زاخيم

## المديرون الفخريون

ديفيد سي أكيسون

مادلين كيه أولبرايت

جيمس إيه بيكر III

هارولد براون

أشتون بي كارتر

روبرت إم جيتس

مايكل جي مولن

ليون إيه بانيتا

وليام جي بيرري

كولن باول

كوندوليزا رايس

إدوارد إل روني

جورج بي شولتز

هورست تلتشيك

جون وارنر

ويليام إتش وبستر

\* قائمة أعضاء اللجنة التنفيذية اعتبارًا

من 19 يونيو/حزيران 2017



مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط

المجلس الأطلنطي هو منظمة غير ربحية تهدف إلى دعم قيادة أمريكية بناءً وتعزيز انخراطها في الشؤون الدولية، اعتماداً على الدور المركزي للمجتمع الأطلنطي في مواجهة التحديات العالمية اليوم.

© 2017 المجلس الأطلنطي في الولايات المتحدة الأمريكية. كل الحقوق محفوظة. غير مسموح بإعادة نشر أي أجزاء من هذا المنشور أو نقله بدون إذن مكتوب من المجلس الأطلنطي، فيما عدا حالات الاقتباسات المختصرة في المقالات الصحفية والمقالات النقدية والمراجعات. يمكنكم التواصل مباشرة:

المجلس الأطلنطي

1030 15th Street, NW, 12th Floor,  
Washington, DC 20005

[www.AtlanticCouncil.org](http://www.AtlanticCouncil.org), (202) 463-7226